

Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human
and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية
والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

نحو تأسيس لسياسات عامة اقتصادية لحل معضلات الدول وتحقيق التطور
العالمي

**Towards establishment of general economic policies to solve the problems of
countries and achieve global development**

عينة المسعود Aina messaoud

جامعة الجلفة، Djelfa University

البريد الإلكتروني: ainamessaoud@gmail.com

تاريخ القبول: 2021-04-24

2020-07-04

تاريخ الاستلام:

ملخص:

تناول هذا المقال السياسات العامة الاقتصادية وتأثير الأزمات الاقتصادية الحالية عليها، لذلك احتلت المخرجات الحكومية الاقتصادية باهتمام كبير من خبراء في الشؤون الاقتصادية، حيث تعد أحد أهم الضروريات التي شكلت مطالب الشعوب مقتضياتها، للإجابة عن إشكالية موضوع المقال، استعملنا المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل النظم، ومنهج صنع القرار، تناولنا في هذا المقال مقدمة للموضوع، ثم تبيان مفهوم السياسة العامة الاقتصادية، ثم أهمية السياسة العامة الاقتصادية، ثم تطرقنا إلى مجموعة من الآليات والعوامل تستطيع أي دولة انتهاجها لترشيد السياسات العامة الاقتصادية الصادرة عن حكومتها.

الكلمات المفتاحية: السياسة العامة، السياسة الاقتصادية، الأزمة الاقتصادية، حلول مشكلة اقتصادية.

Abstract:

This article examined economic public policies and the impact of current economic crises on them. Therefore, economic government outputs occupied a lot of interest from experts in economic affairs, as it is one of the most important necessities that the peoples demands constituted their requirements. To answer the problem of the article's topic, we used the descriptive analytical approach, and the systems analysis approach And the decision-making approach, we dealt with in this article an introduction to the topic, then clarify the concept of economic public policy, then the importance of economic public policy, then we discussed a set of mechanisms and factors that any country can take to rationalize the economic public policies issued by its government

Keywords: Public policy; economic policy; economic crisis; solutions to an economic problem.

1. مقدمة:

المختلفة وتحقيق العديد من المنافع على كافة المستويات من جهة، وتأثير نوعي كبير على حياة الشعوب من جهة أخرى، لأن جل الحكومات في مختلف الأنظمة السياسية أدركوا أهمية دعم شرائح الشعوب لقراراتهم وسياساتهم الاقتصادية العامة، حيث أن لها مغزى ومعنى موضوعي يتعلق مباشرة بنوع ومستوى حياة الأفراد في المجتمع وما يتمتعون به أو يحرمون منه بالمقارنة بمجتمعات أخرى في الجانب الاقتصادي فالإقتصاد الرشيد عصب استقرار النظم.

إن السياسة العامة الاقتصادية تعد أحد أهم القيم البيئية التي شكلت معالمها صيرورة ومطالب المجتمع في محاولته الدائمة لرصد أهم طموحات والشعوب في تباينها وتعارضها، وفي تضافرها وتضامنها، وفي رفضها وانقلابها على

في غمار التداعيات المتسارعة للأزمات الاقتصادية الراهنة، فإنه من العسرة القول بإمكانية بقاء الدول العالمالية خاصة بمنأى عن التعرض لهذه الأزمات، خاصة في ظل مساعي تحرير الحسابات الاقتصادية لكل دولة ومنهجيات صناعة السياسات العامة الاقتصادية، الأمر الذي يستدعي ضرورة وجود مؤشرات للإنذار المبكر لهذه الأزمات يمكن الاسترشاد بها في توقع مدى إمكانية التعرض لها، ومن ثم اتخاذ التدابير الحكومية الملائمة لتحسين اقتصاد أي دولة ما، لذلك حظيت السياسات العامة بشكل عام والسياسات الاقتصادية بشكل خاص، باهتمام الكثير من علماء وباحثي الشؤون الاقتصادية، نظراً لما لها من دور فعال في انعكاسها على منهجية حل المشاكل المجتمعية

السياسات الاقتصادية العامة، إعداد القرارات هو بمثابة جزء رئيسي من سلوك المؤسسات والتي تختار أحد التصورات البديلة لحل المشكلات المثارة على أساس تقييم كل منها بما يتضمنه من مناقشة ومفاضلة، حسب التشريع المعمول به في تلك الدولة.

يقدم هذا المقال عرضاً واضحاً نحو تأسيس قاعدة أساسية لصناعة سياسات عامة اقتصادية لحل جل المعضلات المتعارف عليها حالياً والحد منها تحت قاعدة الكل حسب إمكاناته وإمكانية الحل في مختلف دول العالم، فبعد المقدمة، سوف يتعرض الموضوع إلى تبين مفهوم السياسة العامة الاقتصادية وأهميتها، ثم تطرقنا إلى مجموعة من الآليات والعوامل تستطيع أي دولة انتهاجها لترشيد السياسات العامة الاقتصادية الحكومية، ولن يتأتى إلا بتلخيصها في شكل نقاط أساسية جادة استخلصها صاحب المقال من التجارب التي تجلت في البيئة العالمية والخبرة التي أملت بعد قراءة وتحليل الأدبيات في هذا الموضوع، ثم ذلت الإجابة بخاتمة بها خلاصة واستنتاجات ومقترح للأفاق المرتقبة خاصة في الدولة الربعية (الدولة الفاشلة).

المحور الأول: مفهوم وأهمية السياسة العامة الاقتصادية:

بما أن علم السياسة الاقتصادية العامة من العلوم الحديثة الراهنة، مقارنة بالقطاعات أخرى، فإنه لم يتفق علماء وباحثي السياسة العامة على مفهوم موحد يمتاز بالقبول العام أو الإجماع، فقد جاءت المفاهيم مغايرة ومتباينة لبعضها البعض من حيث المعنى أو التفسير الضمني لها، ولتفادي التحيز ولضمان الحياد لعالم أو باحث ما، نرى أنه من الأجدر استعراض بضع مفاهيم تخص السياسة العامة الاقتصادية فقط، وهي كما يلي:

في حين يقول أستاذنا كمال المنوفي رحمه الله: إن السياسة العامة الاقتصادية هي ذلك التوجيه للقرارات والخطط لإيجاد حلول رشيدة لمشكلة ذات غاية اقتصادية معينة¹.

ويرى علي الدين هلال السياسة العامة الاقتصادية أنها: مجموعة من القواعد والبرامج الاقتصادية الحكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي بصدد مجال اقتصادي، يتم التعبير عنها في شكل قرارات مركزية وأحكام².

مخرجات حكوماتها الاقتصادية، هذا لأن المواطن كائن اجتماعي اقتصادي يحى بمدى ارتباطه بحكومته وتأثيره فيها وتأثرها به.

يحاول هذا المقال إمعان النظر نحو تأسيس لسياسات عامة اقتصادية لحل معضلات الدول، والعوامل الحاكمة للتغيرات الراهنة والمستقبلية في ضوء الحاجيات والمتطلبات الشعبية، وتطرح على المتخصصين بمخرجات الحكومات خاصة والباحثين ضرورة تفحص المتغيرات الجديدة على صعيد السياسات العامة الاقتصادية ومدى تأثيرها بالمعضلات البيئية في ظل المتغيرات الراهنة والمستقبلية.

للإجابة عن إشكالية موضوع المقال، يتبع الباحث مجريات المنهج الوصفي التحليلي، بكل ما يقدمه هذا المنهج للموضوع من عمق معرفي وفهم لأسس المقال، حيث أن هذا المنهج يتيح لنا تشخيص ظاهرة السياسات العامة الاقتصادية من حيث هي الآن فضلاً عن تتبع هذه السياسات الاقتصادية في الزمن الماضي، فالبيئة الاقتصادية العالمية تغيرت ونمت وتطورت وفق ما يتماشى به مقتضى الحال والمآل، فمن الضروري استخدامه – المنهج الوصفي التحليلي- في هذا المقال، وذلك لجمع قدر المستطاع من المعلومات واكتشاف واستخلاص كل ما له علاقة بظاهرة السياسات العامة الاقتصادية والمعضلات الاقتصادية في الدول.

كما استخدمنا منهج تحليل النظم، لكون أنه يوفر إطاراً لتنظيم المعرفة حول آلية صنع السياسة العامة الاقتصادية في الدول، ولا سيما في إدراك الكيفية التي تؤثر فيها المدخلات البيئية في السياسة العامة الاقتصادية وفي أداء النظام الحكومي للدول، وكذلك كيفية تأثير السياسة العامة الاقتصادية في البيئة ومطالبها، وفي معرفة طبيعة القوى والعوامل البيئية المولدة للمطالب المطروحة على النسق الحكومي في دولة ما، وكيف يمكن للنظام أن يُحوّل المطالب الاقتصادية إلى سياسة عامة اقتصادية ويحافظ على كيانه عبر الزمن.

وكذلك ينصب اهتمامات منهج صنع واتخاذ القرار في هذا المقال على دراسة أحد أهم وأبرز جوانب العملية الحكومية وهو الجانب الذي يتعلق بدراسة القرار الحكومي والمتغيرات المؤثرة فيه في الدولة، حيث تشير إلى التفاعل بين كافة المشاركين بصفة رسمية وغير الرسمية، في تقرير

الاقتصادية، وبالتالي ضرورة ضغط المصروفات، الأمر الذي يتطلب دراسة السياسات العامة الاقتصادية بقصد الكشف عن بدائل أقل تكلفة لتقديم نفس الخدمات، أما الملاحظة الثانية: الزيادة السريعة في مصروفات الدولة بشكل مطلق، زيادة حجم الدين العام، وكذلك زيادة حجم بعض البنود الثابتة في الميزانية العامة، والأخيرة بنود مصدرها تشريعات سياسات عامة الاقتصادية لا يمكن تغييرها إلا بقوانين تعدل بنود الصرف.

المحور الثاني: أسس السياسات العامة الاقتصادية

ومنهجية حل المعضلات في الدول:

أولاً- التغيير الاقتصادي الفعال للدولة:

إن التغيير سلسلة من الوقائع والتراكبات التي ينتجها الفاعلون لتتوالى في الزمان، فتحدث تغييراً تدريجياً أو مفاجئاً، وبالتالي فهو ليس حالة معزولة في الزمان والمكان، فنتيجة للكم الهائل لمؤشرات المتطلبات والتغيير الاقتصادي، لا بد من تنظيمها عندما يقبل الملاحظ استيعابها كسلسلة لفائدة الدولة، بحيث أن التغيير يهم جميع ميادين المجتمع بما فيها الميدان الاقتصادي⁸، وهذا الأخير هو عصب تطور الأمم والدول، لأنه يحيل جديلاً إلى الاستقرار العام، والمفارقة أنه لا يحدث من دونه، فالأنظمة الاقتصادية الراهنة تتغير باستمرار لتتكيف مع التطورات والتحولات التي تحدث في المحيط الاقتصادي، فقدرته النظام الاقتصادي على التكيف مع التغيير الاقتصادي أساسي لضمان الاستقرار وتجنب التصدعات المحتملة في أي دولة ما.

ثانياً- الحد من فساد السياسة العامة الاقتصادية:

رغم ما كتب وقيل عن الفساد الاقتصادي والجهود المعلنة التي تبذلها الجهات الرسمية وغير الرسمية في أي دولة من الدول، فإن التقارير الخاصة لكل دولة والتقارير الدولية أكدت أن معدلات جرائم الفساد الاقتصادي وممارسته في تزايد دائم في العديد من أقطار العالم، وعليه لم يعد بالإمكان التغاضي عن تفشي هذه الظاهرة المتصاعدة خلال بداية الألفية الثالثة، بعد أن تأكدت أثارها السلبية على الاستقرار العام وإعاقتها لبرامج التطوير والتنمية الاقتصادية في كل دولة، ومن بين المسؤوليات الاقتصادية التي تعرضت لهذه الظاهرة الوزارات والجماعات المحلية، وفروع المديرية والمكاتب، حيث أثر الفساد

كما يعرفها أحمد مصطفى الحسين: أنها النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها الحكومة وتشمل تقديم الخدمات العامة وتنظيم سير النشاطات في الميدان الاقتصادي³.

كذلك يعرف عامر خضير الكبيسي السياسة العامة الاقتصادية على أنها: مجموعة من القرارات الاقتصادية أو التشريعات الاقتصادية والأعراف والقيم الاقتصادية للبيئة⁴. ويقول أستاذنا منصور بن لرنب رحمه الله عن السياسة العامة الاقتصادية بأنها⁵: بمثابة الأهداف والغايات والبرامج الهادفة اقتصادياً من لدن التدبير الحكومي لإصلاح الحال وتدبير الخلل لصالح أفراد المجتمع، والإعداد للمستقبل الاقتصادي والانتعاش والتنمية.

وتأسيساً على ما تقدم ذكره آنفاً، يمكن فهم السياسة العامة الاقتصادية بأنها: استجابة حكومية أو مبادرة حكومية لعلاج معضلة اقتصادية توجهها الشعوب لها، وتوفير مصلحة اقتصادية نفعية للرأي العام، أو لتحقيق هدف اقتصادي ينشده الوطن، أو للحفاظ على النظام الاقتصادي وأمن حاجيات وضرورات المجتمعات⁶.

ومن المفاهيم السابقة هناك مميزات تبين أهداف السياسة العامة الاقتصادية المقترحة للتنفيذ، ولا يتضح ذلك إلا بالنقاط الأساسية التالية:

تبيان كيفية ومنهجية صنع السياسة العامة الاقتصادية واتخاذ القرارات المتعلقة بها، وهذا يتطلب تحليل الإجراءات والخطوات التي تتبع في عملية صنع السياسات الاقتصادية العامة، أي مدى مشاركة الأجهزة الرسمية والقواعد غير الرسمية في ذلك سواء بدور رئيسي أو حتى استشاري.

فشل بعض السياسات العامة الاقتصادية سواء كان ذلك في بداية اقتراحها أو تنفيذها وفي تحقيق أهدافها المرجوة الأمر الذي يتطلب البحث عن الحلول البديلة لعلاج المشاكل والمعضلات أو طرق أفضل لتوفير المطالب الشعبية وتحقيق الظروف الدولية.

أسباب مراجعة الموازنة المالية العامة للدولة خاصة تكلفة تنفيذ السياسة العامة الاقتصادية، فقط صاحب الزيادة في العبء المالي لتنفيذ هذه السياسات الاقتصادية نقص في عائدها الاجتماعي، أي عدم وجود تناسب معقول بين تكلفة تنفيذ السياسات الاقتصادية والمنفعة أو المردود منها، وتبرز أهمية هذا الاعتبار بصفة خاصة من ملاحظتين⁷: الملاحظة الأولى: نقص موارد الدولة نتيجة الأزمات

الاقتصادي من حقبة زمنية إلى أخرى نتيجة جملة من المؤثرات التي تفرض نفسها على مؤسسات صناعة القرار الاقتصادي أو القيادات المعنية بصنع القرار الاقتصادي - رئيس الدولة، وزير قطاع اقتصادي، مسؤول أدنى بهيئة اقتصادية¹¹ - إضافة إلى الثقافة الاقتصادية المهيمنة على الدولة في حقبة زمنية محددة، ودرجة التفويض التي تمنح لصناع القرار في حالة الدول أو الأنظمة الاقتصادية من خلال التعيينات المركزية واللامركزية في السلطة الأولى في البلاد، أو في حالة تسيد الرأي الواحد، بل قد تكتسب آلية صناعة القرارات الاقتصادية لونا خاصاً في حالات الفوضى السياسية وعدم الاستقرار في بعض الدول أو المجتمعات في أثناء انعدام السلطة الاقتصادية المركزية، أو اندلاع حرب أهلية، أو الفترات الانتقالية التي تشهدها الدول حالياً سواء بالانقلابات أو الثورات الشعبية أو الغزو الجوّاري تحت راية الحماية وتطوير البلاد.

وفي غمار ما يحدث الآن للدول، وتعقيد والتداخل والتفاوت لعملية صناعة القرار الاقتصادي، لنا أن نتصور الوضع المحيط بصناعة القرار الاقتصادي، من دخول البشرية حقبة الألفية الثالثة، وتحول العالم إلى قرية صغيرة تتقاذفها السيول، ومن تدفق المعلومات والأفكار والثقافات والتواصل الفردي من الأحداث العالمية بشكل مستمر، ولحظة بلحظة، من خلال أجهزة الربط الإلكتروني والشبكات التواصل الاجتماعي المتباينة والمختصرة، وتوفر المعلومات بشفافية حول مجالات الحياة.

خامساً- ترشيد المحدد الداخلي والخارجي للسياسة

العامّة الاقتصادية:

إن العوامل المحددة للسياسة الاقتصادية لأي دولة بعض من هذه العوامل خارجي كشكل النظام الاقتصادي الدولي، والبعض الآخر خارجي كالنسق الاقتصادي والرغبة في تحقيق درجات عالية من التنمية الاقتصادية، هذه العوامل تختلف من حيث وزن كل منها وقوته في التأثير في سياستها الاقتصادية الخارجية، في حين يتمثل المحدد الثاني الخارجي المؤثر في السياسة الاقتصادية الخارجية، في مصادر التهديدات المحيطة بالدولة، لذا نستطيع القول هنا، إن السياسة الخارجية لأي دولة تنعكس حتماً على العلاقات الدولية البيئية في إطار دعم التنمية الاقتصادية، فأى

الاقتصادي على هذه الأنماط والمسؤوليات في أي دولة ما، ويبقى السؤال الذي لم يوجد له جواب عند الأولين والتابعين وتابع التابعين، وعلماء السنة حديثاً وهو: متى تنفذ القوانين والنصوص والمراسيم والأوامر للقضاء على الذين عاثوا في السياسات العامة الاقتصادية فساداً؟، وليس على الفساد والتخريب الاقتصادي في حد ذاته؟⁹.

ثالثاً- انتعاش السياسة العامة الاقتصادية:

يفهم منه أنه مرحلة من مراحل دورة أعمال السياسة العامة الاقتصادية الحكومية المقترحة في بلد ما، ولا يتأتى ذلك إلا في أعقاب الركود أو الخمول الاقتصادي، وبالتالي تستعيد وتتجاوز الدولة سياستها العامة في الاقتصاد ذروة العمل والرجوع إلى مستويات الإنتاج قبل أزمة الركود¹⁰، ويتسم بارتفاع مستويات النمو العام في الناتج المحلي والعمالة والأرباح من الشركات والمؤسسات وغيرها من المؤشرات الدالة، لذلك يجب على السلطة العليا في أي دولة أن يوقفوا التدهور الاقتصادي وزيادة معدلات نموه لدرجة أنه لم يعد المواطن يشكو التضخم أو الفقر المتقاع الذي لا يزال منتشرراً في أوساط المجتمعات الراهنة، أو البطالة الواسعة الانتشار في الدول العربية حالياً، لذى فهناك دول تعافى تدريجياً بفضل قيادة سياسية وحكومة راشدة من المشكلات المحدقة بالاقتصاد، لذلك يجب على الحكام محاربة الفساد والحد من بيع ممتلكات الدولة لمستفيدين حطموا الاقتصاد بالبلد، وهذا ما حدث في بلدي الجزائر وجل البلدان العربية.

رابعاً- حكمة صنع القرار الفصل الاقتصادي:

إن عملية صناعة القرار الاقتصادي في دولة في غاية التعقيد، كونها تختلف في إجراءاتها ومراحل تكوينها من دولة إلى أخرى، أو من كيان اقتصادي إلى كيان اقتصادي آخر، وذلك بحسب تركيبة النظام الاقتصادي والمؤسسات الاقتصادية المخولة صنع القرار لكل دولة على حدة، وقد تتفاوت داخل الدولة الواحدة إجراءات عملية صناعة القرار تبعاً للقنوات التي تمر من خلالها آلية تحديد أهداف القرار وصياغة دوافعه وإخراجه النهائي- مثل قرار المديونية، قرار تأميم الثروة النفطية، قرار دعم دولة أو هيئة، قرار الإصلاح الاقتصادي المشترك-، وتسلسل مراحل سير العملية وسط مشاركة قوى الضغط المختلفة في عملية التأثير في شكل القرار وما هيته، كما قد تختلف الظروف باتخاذ القرار

سابعاً- تفعيل القواعد القانونية الخاصة باستغلال النفوذ الاقتصادي في القطاعات:

إن استغلال النفوذ يشكل عائقاً كبيراً في المصالح الوزارية وإدارات الحكم، لأن الأزمة التي تعرفها إدارة الدول كافة هي أزمة أخلاقية سببها انتشار استغلال النفوذ الاقتصادي بالقطاعات الاقتصادية والمالية، وانحاف المنصب السلطوي مما أفقدت الدول قوتها ومصادقيتها في مختلف الدول، أي أن استغلال النفوذ أصبح سلوك تتصف به القيادات العليا والمراقبين والمفتشين على اقتصاديات البلاد والمدخرات المالية، مما انعكس عليهم، والمدخل الفعال للقضاء على مثل هذه الظاهرة السلبية هو الاعتراف بوجودها أولاً وتلمس واقعها وأسبابها¹³، ثم العمل على اختيار طاقم الرقابة القانونية والقضائية الكفاء والمدرب على تفهم الظروف المحيطة بالعمل الاقتصادي، والعمل على إحداث التغيير والتطوير في بنية الأجهزة المتخصصة اقتصادياً وتحريرها من الاستغلال السلبية وأنماط السلوك السيئة والممارسات اللاأخلاقية، إن أي نظام سياسي في العالم أو سلطة حكومية كغيرها من النظم والحكومات تعاني من مشكل البيروقراطية على مختلف المستويات بما فيها الميدان الاقتصادي، وهذا ما يبدو واضحاً من خلال احتجاجات المواطن المتزايدة وتدمره عن سوء المعاملة من طرف المتخصصين بترشيد السياسات خاصة المتعلقة باقتصاديات الدولة، ضف إلى ذلك يجب أن يندرج عمل السلطة الحكومية قبل الإعلان عن السياسات العامة الاقتصادية، الاهتمام بالقوانين والنصوص التنظيمية المعمول بها في البلد، لكن ليست المعهودة والمنسوخة بل الحديثة منها، أي يجب مراعاة التنظير في ضبط القواعد القانونية الخاصة بالاستغلال المنصب العالي والنفوذ الجلية في المهن الدنيا والعليا معاً، لأن القانون اليوم أصبح لا يطبق إلا على المستضعفين من الشعوب، وهي أشرار ومؤشرات ظهرت من قبل لتنعكس حالياً على سياسات ومخرجات الحكومات العالمية، وهذا ما قادهم إلى الغضب والإنفجارات الشعبوية على الأنساق عامة بما فيها النسق الاقتصادي، ولا يفلح فيها من الدول والنظم إلا العاطلين عن العمل في مختلف النظم العالمية وهذا ما حدث ويحدث في الدول مستقبلاً.

حكومة في سياستها العامة الاقتصادية تطبق سياستين رئيسيين لمعالجة أي طارئ قد يشوبهما¹²:

- الميل نحو قبول السياسة الاقتصادية الخارجية تجاه الدول لمنع أي شكل من أشكال التوغل فيها.
- العمل على تكوين علاقات طيبة مع الأنظمة الحاكمة في الدول ذات السوق المشترك الدولي سواء بنية الاستثمارات أو البيع وتسويق البضائع.

لذا فإن هذه الفلسفة مفادها أن الاهتمام بالاقتصاد بدلاً من الصراعات والصدمات المثيرة لحالة عدم الاستقرار وزعزعة الأمن هو السبيل الأساسي لتحقيق التقدم في دولة ما، وإن على السياسة الخارجية الاقتصادية لأي دولة تسخير الدبلوماسية لصالح علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري والأمني والتقني مع دول العالم كافة، والتي يمكن أن تساعد في نهوضها السلمي وتحقيق التنمية الاقتصادية الموعودة.

سادساً- إعادة بناء العلاقة بين سلطة الحكم والفئات المجتمعية:

تحتاج الدول إلى عقد اجتماعي حديث، يزرع عنها روح التسلط ويؤهلها لأن تصبح إطاراً مقبولاً وشرعياً للعيش المشترك، فشرعية سلطة الدولة تتأسس بالضرورة على عنصر الرضى والمثول الطوعي لها، والاستعداد الواعي والإرادي للمساهمة والمشاركة في مؤسساتها الاقتصادية في أولها، لكن وعي حدود العلاقة بين السلطة العامة والفئات المجتمعية كافة يستلزم بدوره مجتمعاً متقدماً على صعيد ثقافته السياسية والاقتصادية ومُدرَكاته لما له وما عليه، وهو ما لا نتمسه بالقدر الكافي والعميق في واقع المجتمعات الراهنة، لذلك نرى في الزمن المنظور صعوبة تأسيس العلاقة الحديثة على منطق القطيعة، إذ يحتاج الأمر إلى وقت ليس بيسير لإنضاج شروط وعي القطيعة في السلطة والمجتمع معاً وتبيان خطورتها، لذا يجب أن تُعبد الطريق أمام انبثاق ثقافة سياسية جديدة، تقوي في المجتمع روح الانتماء الجماعي، وتنمي شعوره بالمسؤولية والولاء للدولة، باعتبارها شكلاً عصبياً من أشكال الانتماء إلى الجماعة.

إن اصطلاح الاستشارة الاقتصادية، لأنها أوسع وأشمل مضموناً من مفاهيم أخرى، فهي شاملة لدراسة المعضلات التي تواجه المؤسسات الحكومية المالية منها والاقتصادية، وتقديم المقترحات، فهي تعني: تلك المحاولة المنظمة من لدن أشخاص مدربين اقتصادياً ذوي خبرة متراكمة وممارسة فعلية لمساعدة السلطة الحكومية في حل جل المعضلات المحدقة في اقتصاديات البلد، وتحسين كل العمليات التحويلية للأموال والأجهزة، وفق منهجية موضوعية ترتكز على معلومات وبيانات متخصصة اقتصادياً نابغة من الحقائق الواضحة والظروف العامة الجلية من التجارب الاقتصادية للدول، كما نضيف ايضاً مفهوم آخر أقل صعوبة مفاده أن الاستشارة الاقتصادية¹⁶: هي خدمة لمؤسسة حكومية -وزارة- ما يقدمها خبير اقتصادي رسمي أو فريق عمل من الخبراء المتخصصين بصنع السياسات الاقتصادية، تتضمن إجراء دراسة لمخرجات حكومية ذات قطاع اقتصادي من أجل تحديد الداء الذي يواجهه ذلك القطاع وتشخيص الداء وفق اجراءات رسمية معتمدة اقتصادياً وقانونياً، بل الأفضل أن يكون منصوب عليها ضمناً في القواعد الدستورية العامة لكي تكون منهجاً تنتهجها عملية صياغة السياسة الاقتصادية، بل كل السياسات في مختلف القطاعات والمستويات، لأن الاستشارة الاقتصادية لها خصائص دالة تتفرد بها في عملها وأدائها وإجراءاتها، هي¹⁷: أولاً: استقلالية خدمة الاستشارة الاقتصادية، وثانياً: واقعية خدمة الاستشارة الاقتصادية، وثالثاً: تعقيد خدمة الاستشارة الاقتصادية.

عاشراً - التوجه المتكامل لتنمية الاقتصاد العام للدولة:

يتعين على الدولة أن تتدخل لتنظم الاسواق للحيلة دون إساءة استخدام القوة، وحماية المستهلكين، ودعم القدرة قوة العمال التفاوضية في علاقاتها مع رأس المال، وضمان التوزيع العادل لثمار النمو، وتطبيق سياسات ضريبية وانفاق حكومي عام تتسق مع مصالح الفقراء واجراء اصلاحات عميقة للنظام الضريبي من أجل التوصل

ثامناً- الحد من الرشوة الاقتصادية المستفحلة والاختلاس الاقتصادي المقنن:

إن أعنف ما يجتاح السلطة الحكومية والوزارات العامة والوزارات الاقتصادية خاصة هو شيع البراطيل وأساليب الهدايا المتنوعة بين المتعاملين الحكوميين، حيث يصبح الجميع أسرى الابتزاز المادي الرخيص في الوصول إلى حاجاتهم مهما كانت، حتى قيل فيها: الرشوة تعني عين الحاكم، ولقد شاعت الرشوة في أوساط المجتمعات بدول العالم، حيث تفننوا في أدائها على قدر عقولهم وميولهم ومراتبهم وغناهم أو فقرهم، حتى بلغوا إلى أصناف وأنواع وأساليب وطرق، دعت الباحثين إلى عرضها والإلمام بها والتملح بأخبارها ورواية ما وقع بها، حيث خص بعضهم بفصول قصيرة، وبعضهم بفصول طويلة، وانتهى آخرون إلى كتب ورسائل مستقلة مفردة فيها، إن كل الاجتهادات العالمية لمواجهة آفة الرشوة مرده إلى وعي المجتمعات الدولية بالعلاقة الوطيدة الكائنة بين الجريمة والجرائم المنظمة وخاصة ذات الطابع الاقتصادي، لكن في وزارات الاقتصادية العربية يتجلى اهتمامها في النقاط التالية¹⁴: أنه من صرح بأن هناك رشوة يودع في السجن، ومن ضرب مرتشي أو راشي يعاقب ويضاعف له العقاب أضعافاً، من تفوه عن الفساد الاقتصادي مأواه النفي، في حين انتشر اختلاس المال العيني أو أشياء ذات قيمة اقتصادية مالية فتجد الموظف في الإدارة المركزية وغير المركزية يتلاعب بالأموال العمومية بدعوى امتلاكه للسلطة والتسلط على الآخرين، قال الرسول ﷺ: ﴿إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة﴾¹⁵، لذلك يجب على أي دولة بالعالم خاصة الدول العربية ضبط قوانين تقويمية وتقييمية لأي وظيفة عامة تنص على ضرورة ممارسة الوظيفة الموكل إليه بكل أمانة وصدق دون تحيز في أداء المهام.

تاسعاً- تكريس سياسة الاستشارة الاقتصادية لترشيد السياسات العامة الاقتصادية:

- الاتفاق على مجموعة عريضة من المبادئ الاقتصادية والأهداف المرجوة من الدولة.
- الاتفاق على المؤسسات المطلوبة والإجراءات التي ستخضعها لوضع اقتصاد الدولة.
- إعداد الناس للتشاور بتوفير توعية مدنية حول عملية وضع اقتصاد والتاريخ الاقتصادي للدولة والخيارات الاقتصادية المتاحة.
- التشاور مع فئات المجتمع وجماعات المصالح - بما في ذلك أهل المهجر²⁰.
- التشاور مع الخبراء بالثروات وخبراء صياغة سياسات الاقتصاد.
- استخدام التجارب المقارنة لتنوير عملية صياغة سياسات عامة اقتصادية.
- تحليل الآراء المتباينة اقتصادياً وسياسياً وقانونياً.
- إعداد مسودة لمشروع السياسة الاقتصادية المقترحة في الدولة.
- عقد مناقشات علنية حول مسودة مشروع سياسة اقتصادية معينة.
- إعداد النسخة النهائية من السياسة العامة الاقتصادية.
- سن قانون لترشيد تلك السياسة الاقتصادية العامة.
- إنفاذ السياسة العامة الاقتصادية وتطبيقها فعلياً.

الثانية عشرة- تنمية الرأس المال المعرفي والفكري

والخبراتي في بناء اقتصاد الوطن:

يؤكد هذا الأساس أنه يجب على الحكومات الدعم والسعي في استنباط معارف ومقترحات وأنشطة حديثة من لدن نخبها ومن بين رجالها ذوى الخبرة والمعرفة، بل من الأجدر أن تعاود النظر في أسباب ودواعي فرار النخب والمبدعين في الميدان الاقتصادي من دولهم الأصل، لأن

إلى تخصيص أفضل للدعم لكي يصل إلى مستحقه، ولاستيعاب المواطنين في عملية صنع القرار الاقتصادي فيما يتعلق بأمور الميزانية، بالإضافة إلى ذلك، لا بد من توجيه عناية خاصة لمعدلات الادخار الشديدة التدني، وإلا فسوف يتعين الاعتناء على الاستثمارات الأجنبية لتعويض ضعف الاستثمارات المحلية لإنجاز تنمية اقتصادية واعدة، كما سوف تحتاج الدولة إلى التجارة الحرة للتوسيع من نطاق أسواقها، وثمة حاجة ملحة للاستثمار في رأس المال البشري وبخاصة في أوساط الفقراء من خلال إتاحة فرص العمل المنتج واللائق لهم تطوير مهاراتهم¹⁸، بالإضافة إلى ذلك هناك ضرورة لمواجهة الفساد الاقتصادي، وتحديد المتورطين فيه والتحقيق معهم بأسلوب لا يهدد الاقتصاد ويعمل على تشجيع توسيع نطاق فرص العمل، ولا يخيف المستثمرين، ويحيط الشركات التي تساهم في اقتصاد الوطن في أي دولة، وليس من المرغوب فيه أن يتسبب الدين العام سواء أكان داخلياً أو خارجياً قدراً كبيراً من القلق، ويتطلب هذا أن نتعامل مع هذا الموقف ليس كمعضلة بل كنتيجة، كما يجب الالتزام الكامل بقوانين الاستثمار والاتفاقيات الدولية، نظراً لأن إعادة النظر في هذه القوانين والاتفاقيات سيعرقل النمو الاقتصادي.

الحادي عشرة- التركيز الحسن على مكونات العملية

الاقتصادية للدولة¹⁹:

لا يوجد نموذج واحد لعملية التحول الاقتصادي، ويتعين على كل مجتمع اقتصادي أن يكتب مسار عملية التحول بما يلاءم ظروفه الخاصة وامكاناته المبتوثة، وفي معرض الحديث عن هذه العملية يجب على كل دولة مراعاة القضايا التالية: أولاً: اختيار المؤسسات الرسمية الاقتصادية لمرحلة ما بعد الضعف الاقتصادي، وثانياً: التعامل مع البعد الاقتصادي، وثالثاً: التعامل مع مكان خرق الحقوق الاقتصادية للإنسان، لذلك تتجلى مكونات العملية الاقتصادية فيما يلي:

الثروة لا تذهب حيث الشباب بل الشباب يذهبون إلى حيث تتواجد الثروات كما قيل، كما أن من وظائف الحكومات اجتذاب الكثير من الباحثين والعلماء المختصين ذوي الخبرة الاقتصادية والتسيرية، ومدى تأثير ذلك في مستقبل تنمية الدولة وتطور سياساتها العامة، حيث يتم ذلك من خلال نشر إنجازهم الفكري والمعرفي المبني على أسس علمية موضوعية نافعة للدول والأمم، ذلك الذي يضيء الأركان المظلمة في الحياة الاقتصادية، فالواقع يثبت لنا أن أغلبية النظم في المنطقة العربية -مثلاً- تكمن في مشكلتان فقط الأولى خاصة بالقادة أنفسهم، والثانية بصفة عامة، حيث لاحظنا وعاصرنا قادة بعض الحكومات في الأنظمة العربية وهم يصارعون طواحين الهوى في الراهن، أنهم لا يريدون تصديق الحقيقة المؤكدة بأنهم لم يعودوا يمتلكون الكثير من مجالات السيادة الفعلية التي تمكنهم من اتخاذ وصنع القرارات والسياسات والخطط والبرامج والمشاريع الاقتصادية منها، ولأنهم يُصرون على البقاء في مناصبهم وعلى تصورهم العتيق بأنهم قادرون على حل المشاكل الاقتصادية والنجاة من كل طوفان، هؤلاء أيضاً لديهم القدرة الفذة على قلب الحقائق ومنطق العسروفي الحكمة القائلة²¹: فكر عالمياً وتصرف محلياً إلى فكر محلياً وتصرف عالمياً، وتلك هي مشكلتهم الجوهرية مع شعوبهم العربية الأبية، في حين تكمن الثانية في أسباب عجز وزراء الدول العربية عن إدارة شؤون مجتمعاتهم وقضاياهم وعلاقاتهم، مرجعه في نظرنا المتواضع يعود إلى أربعة أسباب هي: قبول مستمر للتنازل عن المصالح الوطنية، ادعائهم امتلاك حقوق طلبهم الدائم من آخرين، التدخل لحماية حقوقهم، وتجاوز أو نسيان أو إهمال مسألة أن الآخرين ليسوا مؤسسات خيرة تقدم الخدمات مجاناً.

القومي بالنسبة إلى الدخل الفردي دون سواه - نقصد النمو-، وبالتالي لا يعد قياس إجمالي الناتج القومي بالنسبة إلى الدخل الفردي الطريقة المثلى لقياس النمو، قد يكون النمو الاقتصادي أحد العوامل التي تساهم في التطور، لكن التطور لا يقتصر على النمو الاقتصادي فحسب، ولا يكمن تصنيف النمو الاقتصادي كله على أنه تطور، لكن ربما قد تكون هنالك طريقة أفضل لقياس مؤشرات النمو من خلال تلبية الحاجات الأساسية لكل فرد من المجتمع، أي من خلال تأمين المسكن والطعام والماء النظيف والصحة والدواء والتعليم وعناصر مهمة أخرى بهدف التوصل إلى ظروف حياة مقبولة للمواطن، فإذا أفلح بلد ما في تأمين هذه الأشياء، يمكن أن يقال عنه عندئذٍ إنه متطور، وعلى هذا الأساسي تعد دول أفريقيا كثيرة متخلفة لأنها تعجز عن توفير هذه الأمور الأساسية، كما توجد طريقة لقياس النمو باحتسابه منحصراً في تأمين الحاجات الأساسية، وهي إحصاء الناس الذين يعيشون عند حد الفقر أو تحته، وهذا مفيد في كشف المتغيرات التي طرأت في بلد ما مع مرور الزمن، لأنه يشير إلى توزيع الثروة فيه، مع ذلك، حين يصبح البلد أكثر ثراء، يرتفع المعيار الذي يقاس به الفقر، فالفقر في ألمانيا جداً عن الفقر في السودان²².

الرابعة عشرة- التخلص من سياسة إفقار الجار اقتصادياً:

تتبع جل الحكومات أحياناً سياسات على حساب دول أخرى لاعتقادها أنها في مصلحتها القومية القصيرة الأجل، مع العلم أنه في حال اتبعت هذه الدول الأخرى السياسات نفسها كسياسة إفقار الجار فإن الضرر سيعود عليها أيضاً، فالعبرة تُطَبَّق على كثير من العلاقات الدولية على الرغم من أنها تُستخدم عادة لتأكيد الديناميات التي أسهمت في الركود الاقتصادي العظيم في الثلاثينيات، وكذلك تُستخدم تحذيراً لحكومات قد تغريها فكرة اتباع سياسات مشابهة في المستقبل، كما أن سياسات إفقار الجار اتخذت ثلاث أوجه لا ينبغي للحكومات إتباعها بغية تحقيقها، وهي: أولاً:

الثالثة عشرة- تنمية الاقتصاد الوطني للدولة:

تُعد كلمة تنمية مفتوحة لجدل كبير، بل لا يفهمها من حكومات الدول والمجتمعات إلا قليلاً، لأن حقيقة قياس التنمية تكمن في عدة مشكلات من خلال إجمالي الناتج

التوظيف في الاقتصاد العربي الريعي خاضعة بالدرجة الأولى إلى نسب النمو المحققة، التي تخضع بدورها إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

- وبالتالي فإنه على سياسات الحد من البطالة أن تتضمن أولاً إجراءات عديدة متعلقة بتكييف الإطار القانوني والتنظيمي (تشريعات العمل) لسوق العمل في أي دولة، مع تحسين أدوات وآليات الإعلام والتنظيم والتسيير مع هدف السياسة العامة الاقتصادية الساعية إلى إنشاء فرص عمل حديثة، مع الحفاظ على الفرص الموجودة في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تعرفها دول العالم.

- إن العرب حكومات وشعوباً يملكون مقومات القوة الاقتصادية التي تحتاج إلى أيديولوجية وإرادة، وعلى الرغم من هذه المقومات فإن الانقسام العربي أجهض هذه القوة، فاتجهت الحكومات إلى الانكفاء على الذات لن يحقق الأمن القومي.

- أصبح من الضروري بـمكان في أي دولة ما، بل من المُلح أيضاً، التفكير في وضع سياسة واضحة ترمي إلى إقامة مراكز للدراسات الدبلوماسية والاستراتيجية تبحث في مسألة إعادة الانتشار الدبلوماسي وفق منطلقات جديدة تراعي الجانب الاقتصادي والمالي والاستثماري ضمن المصالح الحيوية للدولة، وذلك بوضع دراسات وتقارير تسعى إلى تجاوز هشاشة الدولة الجيوسياسية والإطار الجغرافي في الحدود بسبب اعتماد الدرجة الأولى على الاتحاد الأوروبي والمشرق العربي، والبحث عن فضاءات وتحالفات أوسع مع: دول أمريكا اللاتينية والدول الآسيوية ودول القوقاز والدول الإسلامية.

ومن أجل استشراف المستقبل على أسس علمية ووضع استراتيجيات فعّالة تروم الحفاظ على المصالح الحيوية لأي دولة في علاقاتها مع العالم الخارجي، في ظل المتغيرات المتسارعة وظهور تكتلات اقتصادية كبيرة والتطور الكبير في

الانكماش الضريبي لقنين الواردات، إذ قامت الحكومات بزيادة الضرائب والتقليل من نسبة الإنفاق، وثانياً: تخفيض قيمة عملة الدولة على أمل أن يسهم في خفض أسعار الصادرات بالنسبة للمستهلكين في الخارج، وأخيراً: زيادة الحكومات في التعريفات الجمركية على الواردات مشجعةً بذلك استهلاك المنتجات المحلية على أمل التخفيف من البطالة.

خاتمة:

بعد انتهاء هذه الرحلة العلمية نكون قد توصلنا إلى جملة نتائج من صلب الموضوع، كما عنّا لنا بعض التوصيات التي نراها جديرة بالذكر نضيفها إلى ما سبق من التحليل، وفيما يلي بيان ذلك:

- ويمكن القول إن محاربة الفساد الاقتصادي هي قضية أولى في كل دولة من دول العالم، والتي تنازعها أية قضية أخرى مهما كانت من أهمية، فالفساد الاقتصادي الذي نخرفي الجسم العربي مثلاً إلى درجة تهللت معه كل مفاصله وباتت قباب قوسين أو أدنى من السقوط في الهاوية، قد وضعه بعض نواب أو أفراد أو أهل الغيرة على أوطانهم وتحديدًا أولئك الذين يُعنون بالقضايا التي تحظى بالاهتمام الشعبي، وعلى رأس سَلَم أولوياتهم، وحسنًا فعلوا، لذا جاء تبني بعضهم مجموعة من الحلول، وذلك إدراكاً منهم لخطورة استمرار الوضع القائم في الدول العربية خاصة.

- ضعف أداء اقتصاد دول العالم الثالثية وغياب سياسة توجي بالقضاء على البطالة من منظور السياسة العامة للاقتصاد العالم الثالثية، حيث اكتفت الحكومات بمحاولات لتوفير فرص عمل مؤقتة واعتماد نظام التكفل والشبكة الاجتماعية والتضامن الوطني لكل دولة، خاصة الدول العربية، وهو ما أدى إلى زيادة فرص العمل التعاقدية والفصلية على حساب فرص العمل الدائمة، وعليه تبقى نسبة

موفق محمد حديد: الإدارة العامة، هيكلية الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية، دار الشروق، عمان، 2000.

نواف سالم كنعان: القيادة الإدارية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

عامر خضير الكبيسي: السياسات العامة مدخل لتطوير أداء الحكومات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2008.

عامر خضير الكبيسي: الفساد والعملة تزامن لا توأمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.

قصي الحسين: الفساد والسلطة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2000.

إبريلي دون إي: بناء مجتمع من المواطنين، المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين، ترجمة عربية: هشام عبد الله، دار الأهلية، عمان، 2003.

مالك بن نبي: مشكلات الحضارة القضايا الكبرى، دار الفكر، دمشق، 2000.

محمد فتحي عيد، واقع الإرهاب في الوطن العربي، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2000.

إبراهيم حسنين توفيق: الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2000.

منظمة الدول الأمريكية: وضع آليات لتطبيق أدوات البرنامج الدولي لمكافحة الفساد، مؤتمر دولي انعقد ببوينس أيرس، 2001.

• المحاضرات:

منصور بن لرنب: محاضرات لطلبة السنة الأولى ماجستير تخصص صنع السياسات العامة، كلية الإعلام والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2007-2008.

الهوامش:

¹ مقابلة بين المحرر والأستاذ المتفرغ الدكتور كمال المنوفي، مدير مركز برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان، بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، بتاريخ: 16 / 04 / 2013، أمسية يوم الثلاثاء من الساعة: (14 - 16) بتوقيت القاهرة، استفاد المحرر من المفهوم أثناء المباحثات والنقاشات التي سمعها مباشرة منه.

مجال التكنولوجيا وثورة المعلومات في مستوياتها عديدة، يتوجب:

- ضرورة إدماج ثلاث أولويات في أي برنامج أو سياسة عامة للتنمية المستدامة في أي دولة كان نمط حياتها وبيئتها، وهي: الحفاظ على الآليات البيئية للدولة، الاستخدام المستدام لموارد الدولة، والحفاظ على التنوع الحيوي للدولة، هذا كله من دعائم اقتصاد أي البلد.
- ضرورة ربط الدراسات والبحوث الاقتصادية المنجزة بخطط ومشاريع وأعمال الحكومات لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، علماً بأن تطوير السياسة الخارجية الاقتصادية يساهم في التنمية الداخلية الاقتصادية للدولة.
- إنشاء معاهد للتكوين القطاعي الاستراتيجي والدبلوماسي لإعداد أطر بشرية مؤهلة لتمثيل مصالح الدولة الاقتصادية في الخارج.
- إنشاء وزارة مستقلة للبحث العلمي الاقتصادي تكون الجهة المسؤولة عن توفير الدعم المالي والمنعوي لمؤسسات دراسات أعمال الحكومات.

قائمة المراجع:

• الكتب:

على الدين هلال: تحليل السياسات العامة، قضايا نظرية ومنهجية، مركز دراسات البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2004.

أحمد مصطفى الحسين: مدخل إلى تحليل السياسات العامة، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2002.

جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عربية: عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

صالح مهدي محسن العامري وطاهر محسن منصور الغالي: الإدارة والأعمال، دار وائل للنشر، عمان، 2008.

موسى بودهان: النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر، منشورات ANEP، الجزائر، 2009.

حسين عثمان محمد عثمان: أصول القانون الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010.

- ² على الدين هلال، تحليل السياسات العامة، قضايا نظرية ومنهجية، القاهرة، مركز دراسات البحوث والدراسات السياسية، 2004، ص. 24.
- ³ راجع في ذلك الكتاب المميز، أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002، ص. 08.
- ⁴ انظر الكتاب المترجم لجيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة عربية، عامر الكبيسي، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 1999، ص. 15.
- ⁵ دروس ومحاضرات الأستاذ الدكتور منصور بن لرنب، لطلبة السنة الأولى ماجستير، تخصص، صنع السياسات العامة، كلية الإعلام والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، دفعة 2007-2008.
- ⁶ مفهوم المحرر.
- ⁷ صالح مهدي محسن العامري وطاهر محسن منصور الغالبي، الإدارة والأعمال، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص. 315.
- ⁸ موسى بودهان، النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر، الجزائر، منشورات ANEP، 2009، ص. 35.
- ⁹ حسين عثمان محمد عثمان، أصول القانون الإداري، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2010، ص. 555.
- ¹⁰ موفق محمد حديد، الإدارة العامة، هيكلية الأجهزة وصنع السياسات وتنفيذ البرامج الحكومية، عمان، دار الشروق، 2000، ص. 71.
- ¹¹ نواف سالم كنعان، القيادة الإدارية، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007، ص. 164.
- ¹² عامر خضير الكبيسي، السياسات العامة، مدخل لتطوير أداء الحكومات، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2008، ص. 94.
- ¹³ عامر الكبيسي، الفساد والعملة، تزامن لا توأمة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2005، ص. 171.
- ¹⁴ قصي الحسين، الفساد والسلطة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2000، ص. 38.
- ¹⁵ حديث صحيح، لكن نسي المحرر إخراج.
- ¹⁶ مفهوم من لدن محرر المقال.
- ¹⁷ تصنيف المحرر.
- ¹⁸ إيريلي دون إي، بناء مجتمع من المواطنين، المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين، ترجمة عربية، هشام عبد الله، عمان، دار الأهلية، 2003، ص. 100.
- ¹⁹ مالك بن نبي، مشكلات الحضارة، القضايا الكبرى، دمشق: دار الفكر، 2000، ص. 55.
- ²⁰ أنظر منتصف خاتمة الكتاب المترجم إيريلي دون إي، مرجع سبق ذكره.
- ²¹ محمد فتحي عيد، واقع الإرهاب في الوطن العربي، الرياض، مركز الدراسات والبحوث، 2000، ص. 81.
- ²² إبراهيم حسنين توفيق، الاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2000، ص. 49 وما بعدها.
- ²³ منظمة الدول الأمريكية، وضع آليات لتطبيق أدوات البرنامج الدولي لمكافحة الفساد، مؤتمر دولي أنعقد ببوينس أيرس، 2001، ص. 221.